The reality of the Algerian agri-food industries and ways to promote them within the framework of the new economic growth model 2016-2030

- **Bouchakour Amina Zahra**[1]: *PhD student, Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria*
-**Mounir Nouri**[2]: *Professor, Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria*

Received:14/10/2022 ***Accepted :03/01/2023*** ***Published :31/01/2023***

Abstract

This study aims to highlight the reality of food industries which is one of the most vital and important sectors relied upon for the advancement of the national economy, Entering the era of economic diversification and abandoning the oil economy And this is by laying the foundations of the new economic model (2016-2030), and from our study, we find that the branch of food industries still has a clear deficit, and that its coverage of local food needs remains very limited. Thus, it needs to implement supportive strategies for the implementation of this program, so that we can increase the competitiveness of the products of this branch, allowing their internationalization and thus the development of the national economy and the promotion of foreign trade.

***Key words**: food industry, agricultural industries, New Economic Growth Model, national economy.*

***Jel Codes Classification** : O13.*

*1 - **Bouchakour Amina Zahra**, Laboratory of improving the small and medium Algerian enterprises improvement in the local alternative industries, a.bouchakour88@univ-chlef.dz*

2 - Laboratory of improving the small and medium Algerian enterprises improvement in the local alternative industries, nourimounir2@gmail.com

واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016 - 2030

– **آمنة الزهراء بوشاقور**[1]: طالبة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
– **منير نوري**[2]: أستاذ تعليم عالي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2022/10/14 **تاريخ القبول: 2023/01/03** **تاريخ النشر: 2023/01/31**

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية والتي تعد من القطاعات الحيوية والرئيسية الهامة التي يعول عليها من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، والدخول في عصر التنويع الاقتصادي والتخلي عن الاقتصاد النفطي، وذلك عن طريق إرساء دعائم النموذج الاقتصادي الجديد (2016 – 2030)، ومما خلصت إليه دراستنا نجد أن فرع الصناعات الغذائية لا يزال يعاني من عجز واضح، وأن تغطيته للاحتياجات الغذائية المحلية تبقى محدودة جدا. وبالتالي فهو يحتاج إلى تنفيذ استراتيجيات داعمة لتنفيذ هذا البرنامج، حتى يتمكن لنا الرفع من القدرة التنافسية لمنتجات هذا الفرع مما يسمح بتدويلها وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الصناعات الزراعية، نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الاقتصاد الوطني.
التصنيف JEL: *O13*

– مقدّمة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى التنمية الاقتصادية مع المحافظة على مكتسباتها الاجتماعية، وخصوصا بعد الأزمة النفطية العالمية منتصف عام 2014، وتراجع مداخيل الميزانية العمومية، باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات البترول، الأمر الذي جعلها تتبنى مخطط نمو جديد خلال الفترة (2016 –2030) للتحول من الاقتصاد النفطي إلى اقتصاد ديناميكي قادر على خلق الثروة و القيمة، وباعتبار أن فرع الصناعات الغذائية يعتبر من القطاعات الحيوية، تسعى الدولة الجزائرية لتطويره بتطبيق العديد من الإصلاحات والتدابير، وذلك نظرا لأهميته الاقتصادية، حيث يوفر مناصب عمل أكثر وقيمة مضافة أكبر، وكذا المساهمة في التجارة الخارجية عن طريق دعم الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

– إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق نطرح إشكالية موضعنا الرئيسية التالية: "ما مدى مساهمة نظام النمو الاقتصادي الجديد في ترقية الصناعات الغذائية الوطنية؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

[1]-**المرسل**،مخبر تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، *a.bouchakour88@univ-chlef.dz*
[2]- مخبر تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، *nourimounir2@gmail.com*

- تعد مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني متواضعة.
- يمكن اعتبار الصناعات الغذائية بديلا استراتيجيا فعالا للمحروقات إذ أولى عناية كافية.
- تعاني الصناعات الغذائية في الجزائر العديد من الصعوبات التي تحد من مساهمته في الاقتصاد الوطني.
- يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)، نموذجا طموحا يساهم في ترقية الصناعات الغذائية الوطنية قد تواجهه بعض المعوقات والقيود الاقتصادية عند التنفيذ.
- **هدف الدراسة:**

الهدف الواضح من الدراسة هو تبيان دور النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) في ترقية الصناعات الغذائية الوطنية، وذلك من اجل الحد من التبعية النفطية الذي يعرف وضعية حرجة بعد الأزمة العالمية لعام 2014، وذلك باعتبار الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة في اقتصاديات جميع دول العالم.

- **منهج الدراسة:**

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع الصناعات الغذائية بالإضافة إلى تحليل مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد للجزائر خلال الفترة (2016-2030)، ومما سبق قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

- **المحور الأول:** مدخل للصناعات الغذائية.
- **المحور الثاني:** واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- **المحور الثالث:** آليات تطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار نموذج التنويع الاقتصادي 2019- 2030.

I- مدخل للصناعات الغذائية

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ويأتي ذلك كونه احد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة كمية الإنتاج.

I-1- مفهوم الصناعة الغذائية:

حتى وإن تعددت المفاهيم المتعلقة بنشاط الصناعات الغذائية إلا أنها تلتقي في مجموعة من النقاط كما تبينه مجموعة التعاريف التالية:

- **التعريف الأول:** الصناعة الغذائية هي التطبيق العلمي للعمل، والتكنولوجيا بهدف إعداد تصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية، باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية، لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها (سليمان، 2007م، صفحة 17)
- **التعريف الثاني:** هي العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية، لحفظها من الفساد لأطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية (فراج، 1997م، صفحة 03).

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

– **التعريف الثالث:** هي مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام، من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي (مصنوعة، 2012م، صفحة 45).

– **التعريف الرابع:** علم الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه، وتخزينه، وتسويقه، وتوزيعه في مراحله النهائية (جاسم، 1975م، صفحة 75).

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أنها تتفق من حيث جوهر الصناعات الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الزراعية سواء النباتية، أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول فترة ممكنة، وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر من اجل بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

I–2– أهمية قيام الصناعات الغذائية:

تتضح الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية من خلال تحقيقها جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي (سليمان، 2007م، صفحة 17):

– توفير احتياجات الشعب من السلع التموينية والاستهلاكية.

– الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية.

– تعمل على استقرار الأسعار في السوق بطرح مصنوعاتها المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج.

– توفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة من خلال ترابطها مع قطاعات أخرى وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

– تعتبر الصناعات الغذائية صمام الأمن الغذائي في أي بلد بتوفير السلع الضرورية للمواطن.

– إمكانية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية التي يصعب تصديرها على صورتها الطازجة أو التي تتحسن اقتصاديات تصديرها وهي مصنعة مقارنة بتصديرها وهي طازجة.

– تؤدي إلى ازدهار الزراعة، وتحل مخرجات هذه الصناعات محل الواردات التي تستوردها الدولة، ما يغطي العجز في توفير المواد الغذائية إضافة إلى اعتبارها مورد للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.

– حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يحميها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحميلها.

– معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تتصف المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها يتصف بالسنوية، ما ينتج عنه انقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، ومع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير مطروح بتولي المؤسسات وضع سياسات هادفة لضمان إمداد الأسواق بالمواد المطلوبة على مدار السنة ذلك من خلال أنظمة التخزين، والتكيف المعروفة في مجال الصناعة الغذائية.

– إن تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية يترتب عليه إضافة منفعة شكلية للمنتجات الزراعية الخام، حيث يظهر الدور الأساسي لمؤسسات تصنيع الأغذية في عملية التحويل من مواد خام تتصف في أغلبها بالقابلية الشديدة للتلف، إلى منتجات غذائية قابلة للتخزين العائلي، تستجيب لتفصيلات المستهلكين.

– تسمح بتصنيع وحفظ المواد الغذائية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الطازج في موسم الإنتاج الزراعي أو التي لا يمكن استهلاكها على حالتها إلى منتجات مختلفة لها قيمتها الغذائية والاقتصادية، لاستعمالها في أوقات الندرة، مثل: العصير، واستخلاص الزيوت من البذور، وكذا طحن الحبوب وصناعة الخبز.

I–3– خصائص الصناعات الزراعية الغذائية:

تمتاز الصناعات الغذائية بجملة من الخصائص نختصر أهمها فيما يلي (حسنية، جوان 2019، صفحة 145):

– ارتباطها المباشر بقطاع الزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو وسطية وغيرها.

– غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.

– تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع، وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.

– يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، العبوات والأغلفة التجارية،...).

– تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وبمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على المنتجين ايلاء المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه والظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية، وهذا ما يؤثر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية تتغير لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو ما جعل منها منتجات متطورة (الحفيظ، 2012. 2013م، صفحة 45).

I–4– فروع الصناعة الغذائية في الجزائر:

تتشكل الصناعات الغذائية ركنا مهما من محيط الصناعات التحويلية، إذ أن الصناعات الغذائية تشمل (وسيلة، د.ت، صفحة 230):

– حفظ وتصنيع الحليب ومنتجاته.

– حفظ وتصنيع اللحوم والدواجن والأسماك.

– حفظ وتصنيع الفكهة والخضار.

– تخزين الحبوب وتصنيع منتجاتها.

– تصنيع الدهون والزيوت ومنتجاتها.

– تصنيع السكر وسكاكر الضيافة والصناعات التخميرية.

II– واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر:

عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات، وذلك من خلال وضع العديد من البرامج التنموية الهادفة، فهي تتربع على المرتبة الثانية في الاقتصاد الوطني بعد المحروقات، حيث تمثل 40% من رقم أعمال قطاع الصناعات الغذائية الوطنية بأكثر من 140000 ألف عامل و17000 مؤسسة صناعية، منها 95 % من القطاع

الخاص وما بين 50 و55% من الناتج الصناعي المحلي الخام، وما بين 40 إلى 45 % من القيمة المضافة، كما تتوفر على قدرة تصديرية تتجاوز ملياري دولار سنويا (القادر، سبتمبر 2016م، صفحة 180)، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل فيما يلي:

II-1- مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة:

عرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الوطني الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لإستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ومن خلال الجدول رقم (01) سنحاول توضيح التطور الذي عرفته مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام و القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة بين (2015-2018).

إن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي والقيمة المضافة ترتبط أساسا بمدى نمو القطاع الفلاحي، بما يتماشى مع مخرجات القطاع، وهذا ما سنحاول تحليله من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (01): الناتج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر(2015- 2018)

السنوات	الناتج الخام				القيمة المضافة			
	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية	القطاع العام	الأهمية النسبة	القطاع الخاص	الأهمية النسبية
2015	189.738.80	%16.38	968.745.50	%83.62	47.162.70	%13.20	308.821.10	%86.80
2016	198.091.30	%15.70	1.063.924.40	%84.30	48.805.30	%12.80	332.841.80	%87.20
2017	208.528.90	%15.56	1.131.098.60	%84.44	50.241.80	%12.30	357.232.30	%87.70
2018	220.734.70	%15.57	1.196.827.50	%84.43	55.463.60	%12.80	377.943.60	%87.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات 2018 **الوحدة: مليون دينار**

وفقا لما جاء في الجدول أعلاه يتضح لنا إن مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة الوطنية تتزايد باستمرار خلال سنوات الدراسة، كما يظهر الفرق الكبير بين مساهمة القطاعين العام والخاص بفارق كبير جدا، بحيث تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام الغذائي الإجمالي تقريبا حوالي 84 % سنة 2018، فيما لم تتجاوز 16 % من مساهمة القطاع العام خلال نفس السنة، ونفس الشيء بالنسبة لمساهمة القيمة المضافة، حيث نجد أن القيمة المضافة للقطاع الخاص أعلى مما علية في القطاع العام بمعدل87 سنة 2018، الأمر الذي يدل هذا التطور على نمو المحيط الاقتصادي لهذه الصناعات.

بالرغم من هذا التطور إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة، وجد متواضعة بالمقارنة مع إمكانيات الجزائر في هذا الميدان، وهذا يرجع لعدم وجود استراتيجية فعالة أولا لاستقطاب الاستثمار في الصناعات الغذائية، وكذا هشاشة القطاع الصناعي التحويلي بالإضافة إلى افتقار الحس المقاولاتي لأفراد المجتمع في هذا المجال وعدم تدارك الحكومة لأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالرغم من استحداث التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في هذا القطاع. ويرجع الفرق المسجل بين القطاعين الخاص والعام إلى المشاكل الهيكلية التي أضعفت المؤسسات العمومية وأثرت على نموها

وذلك راجع إلى اهتلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاكاته للتطور التكنولوجي، على عكس القطاع الخاص التي تعد معظمها مؤسسات حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا تخضع للصيانة الدورية.

II-2- مساهمة الصناعات الغذائية في صادرات و واردات الجزائر و الميزان التجاري:

II-2-1- تطور الواردات من المنتجات الغذائية خلال سنتي 2018 – 2020:

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى قارة إفريقيا، حيث تغطي 75 % من احتياجاتها عن طريق الاستيراد، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية (لطرش، 2015م، صفحة 195).

حيث تحتل مجموعة الواردات الغذائية المرتبة الثالثة في هيكل الواردات الجزائرية،بعد كل من التجهيزات الصناعية في المرتبة الأولى، وتليها في المرتبة الثانية الواردات من المواد النصف مصنعة وهذا حسب ما أفادت به المعطيات الصادرة عن مديرية الاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك (الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك، 2020)، في آخر تقرير لها حول الإحصائيات المؤقتة للواردات والصادرات الغذائية التي تمت بعنوان 2020، بأن المواد الغذائية ومنها الحبوب تأتي في المرتبة الأولى من حيث واردات الجزائر.

وحسب نفس المصدر يوضح أن قيمة الواردات الجزائرية من المواد الغذائية بما فيها الحبوب تأتي في المرتبة الأولى في هيكل واردات سنة 2020، بحصة نسبية تقارب 8.09 مليار دولار أمريكي بنسبة 23.54 % من إجمالي الواردات مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي معطيات يتم العمل على تداركها لتأثيرها على الاقتصاد الوطني، من خلال توجيه ما تصرفه الجزائر في مجال استيراد المواد الغذائية والحبوب لصالح الإنتاج المحلي وهو ما يبينه الجدول أدناه:

جدول رقم (02): يمثل تطور الواردات من المنتجات الغذائية للفترة (2018 – 2020)

الواردات					
2020		2019		2018	
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة
%23.54	8094.91	%19.25	8072.27	%18.51	8573.58

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مديرية الدراسات والاستشراف التابعة لوزارة الجمارك **الوحدة: مليون دولار**

II-2-2- الصادرات من المنتجات الغذائية 2018 – 2020:

بالنسبة للصادرات الغذائية التي تأتي في المرتبة الثالثة في مجموع الصادرات الوطنية، عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2019 بنسبة 1.14 %، ما يعادل 407.86 مليون دولار، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة بالإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر، ووفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم (02)، نستنتج أن إجمالي ما يتم تصديره من منتجات غذائية جزائرية نحو الخارج ضئيل جدا من ناحية القيمة والكمية، بالمقارنة بالقدرات الإنتاجية لمؤسسات الصناعات الغذائية، ولعل عراقيل التصدير ابرز ما يسبب ذلك، وعليه فان صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية المصنعة لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، فهي مصنفة ضمن أواخر دول العالم ولا تتعدى نسبة مساهمتها من صادرات العالم 0.05% وهي نسبة شبه منعدمة، وسبب هذا التراجع يعود إلى العديد من المعوقات نذكر بعضها فيما يلي:

– عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية، خاصة في مجال الجودة والنوعية.

– ارتفاع سعر السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع خاصة الصينية منها، وهذا يرجع لعدة أسباب منها عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة، تبعية المواد الأولية للخارج، مما يؤثر على المنتج من حيث الكمية والجودة.

جدول رقم (03): يمثل تطور الصادرات من المنتجات الغذائية للفترة (2018– 2020)

الصادرات					
2018		2019		2020	
القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
373.77	%0.89	407.86	%01.14	442.59	%01.86

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. **الوحدة:مليون دولار**

من خلال الجدول رقم (04)، نجد أن المنتجات نصف المصنعة سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.61 مليار دولار أمريكي، وتأتي وحدة المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار، والتي سجلت ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2019 والتي قدرت قيمتها 407.58 مليون دولار أي بمعدل تغير قدر بـ 8.52 %، متبوعة بوحدة سلع التجهيزات الصناعية بقيمة 9.81 مليون دولار، وأخيرا المنتجات من المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الزراعية التي سجلت القيم المتتالية التالية: 71.52 مليون دولار، 39.06 مليون دولار، و0.32 مليون دولار (Office National des Statistiques).

جدول رقم (04): يمثل مكانة المواد الغذائية في هيكل الصادرات لسنة 2019–2020

المنتجات	2019		2020		نسبة التغير
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	
المواد الغذائية	407.58	%15.81	442.59	%19.62	%08.52
المواد الخام	95.95	%03.72	71.52	%03.17	%25.46
المنتجات نصف مصنعة	1956.92	%75.84	1611.18	%71.43	%17.67
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	%0.01	0.32	%0.014	%26.08
السلع الاستهلاكية	82.97	%3.22	90.81	%04.03	%9.46
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36.42	%01.41	39.06	%01.73	%07.25
المجموع	2580.56	%100	2255.49	%100	%12.59

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء **الوحدة:مليون دولار**

II–2–3– الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية للفترة (2018 – 2020):

باعتبار أن الصناعات الغذائية تعتبر أحد محركات النمو الاقتصادي، بدءا بتحقيق الاكتفاء الذات، وإشباع حاجيات السوق المحلية وصولا إلى مرحلة التصدير، لم تستطيع الجزائر الوصول إلى تلك الأهداف، وهذا ما يفسره عجز الميزان التجاري مبررا بحجم الاستيراد، حيث تعد الجزائر اكبر مستورد للمواد الغذائية، وأضعفهم من حيث التصدير.

وحسب ما ورد في الجدول رقم (05) نجد أن الميزان التجاري للمواد الغذائية حقق عجزا بقيمة 7.6 مليار دولار سنة 2020 مع انخفاض طفيف بالمقارنة مع سنة 2019 (Office National des Statistiques)

جدول رقم (05): يوضح الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية للفترة (2018 – 2020)

	2018	2019	2020
الصادرات	373.77	407.86	442.59
الواردات	8573.58	8072.27	8094.91
الميزان التجاري (عجز)	8199.81–	7664.41–	7652.32–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء **الوحدة:مليون دولار**

حسب ما يوضحه الشكل رقم (1) يرجع ضعف الميزان التجاري للسلع الغذائية الجزائرية إلى ضعف قيمة الصادرات وزيادة الواردات، وهذا راجع إلى محدودية الإنتاج الزراعي وعدم مسايرته للزيادة السكانية بالإضافة إلى الركود الذي نتج عن جائحة كورونا، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تصنيف الجزائر من حيث كفاءة تجارتها للمنتجات والأغذية الصناعية.

II–2–4– مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل:

حسب ما ورد في الجدول رقم (06) تشكل العمالة في القطاع الصناعي الغذائي أكبر نسبة تشغيل تقدر بما يقارب 22 % من إجمالي عدد العمال في القطاع الصناعي لأزيد من 30000 ألف عامل، وبمتوسط دخل 17.890 دولار أمريكي، كما يساهم قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال زيادة المداخيل وتحسين توزيعها، وبالتالي تحقيق مستويات معيشية أفضل من خلال تأثيره على حجم الإنتاج خاصة مخرجات القطاع الفلاحي، وتحقيق تنمية على الصعيد المحلي وزيادة الناتج الحقيقي للفرد، الأمر الذي يؤدي بنا للقول أن قطاع الصناعات الغذائية يعتبر من أهم الفروع من حيث الكثافة العمالية،و بالتالي فهي تساهم في الحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل.

جدول رقم (06): يوضح مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل

الفرع	عدد العمال	النسبة من إجمالي قطاع الصناعة	أجر العامل (الدولار)
الصناعات الغذائية و المشروبات	30858	%21.91	17.890
الصناعات المعدنية	20.765	%14.74	384
الصناعات غير المعدنية	20.631	%14.65	18.150
صناعة الخشب(ما عدا الاثاث)	17.402	%12.36	2152
صناعة الملابس	16.603	%11.79	3216
صناعة الأثاث	11.426	%08.11	624
المجموع	140.847	%100	23.200

المصدر: شكيرو وسيلة: استراتيجية تطوير القطاع الزراعي في إطار نموذج النمو الاقتصادي، مجلة
Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondial

III– آليات تطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار نموذج التنويع الاقتصادي 2019–2030

III– 1– ماهية نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأهم مركزاته:

تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد آفاق (2030) الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 وفي إطار تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا مع تحقيق معدل نمو ب6.5 % خارج المحروقات والتحول إلى دولة ناشئة خلال

العشرية القادمة من خلال تطبيق تدابير إجرائية استعجاليه، قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزان التجاري، ومقاربة التنويع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع، الاستقرار والاستدامة (زروق، 2018. 2019م، صفحة 25). ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019، وتتمثل في:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة في حدود 2019.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

وتستهدف هذه الإجراءات تفعيل القطاعات والنواحي الاقتصادية التالية:

- التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، فالهدف بالنسبة للصناعة خارج المحروقات هو بلوغ 10 % من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، في مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 605 – 704% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7 % من خلال الفترة المرجعية (زورق، 2018. 2019م، صفحة 25).
- تطور إنتاجية رأس المال المستثمر و تعزيز أنظمة الاستثمار، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين العام والخاص (ملاح، 10. 10. 2022).
- الوصول إلى الملائمة الخارجية على اعتبار إن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية، وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية، وصناعية، وخدماتية (juillet 2016p 33 ,Ministere des finances).

III– 2– مراحل تنفيذه:

يتم تحقيق هذا البرنامج عبر ثلاث مراحل هي (juillet 2016p 33 ,Ministere des finances):

- **مرحلة الإقلاع**: مابين (2016 – 2019) والتي تتميز بتطوير حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- **مرحلة التحول**: مابين (2020 – 2025) وتسمح هذه المرحلة بتحقيق قدرات وإمكانات استدراك الاقتصاد، وبذلك تتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب**: ما بين (2026 – 2030) في نهاية هذا المخطط سيتمكن الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

III– 3– أهدافه واهم مركزاته:

تتمثل أهداف النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد مجموعة من النقاط الأساسية نلخصها فيما يلي (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2015م، صفحة 38):

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بـ 6.5 % سنويا خلال 2020 – 2030.
- الرفع من دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينبغي مضاعفته إلى 2.3 %.
- مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة من 5.3 % عام 2015 إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2030.
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وإمكانية تنويع الصادرات.
- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي، من خلال النقاط المستهدفة من نموذج النمو الجديد، حيث يتم تركيز الجهود في مجموعة هامة من القطاعات المتمثلة في قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، وهذا ما سيساعد على تنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات.
- اختيار الفروع الإنتاجية القادرة على الاستجابة للطلب المحلي وتوسيعها لتقليص الواردات مع توسيع الصادرات لتعزيز مداخيل النقد الأجنبي.
- تقليص معدلات البطالة بخلق فضاءات إنتاجية جديدة تعمل على تثمين الموارد المحلية وضمان التوزيع والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- تطوير الإبداع والابتكار للاستجابة إلى المتطلبات الجديدة في الأسواق مع السعي إلى رفع معدل نمو الصناعة الجزائرية بين 10 و15 % في غضون 5 سنوات، **والشكل أدناه يلخص أهم مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد:**

شكل رقم (01): يوضح مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد

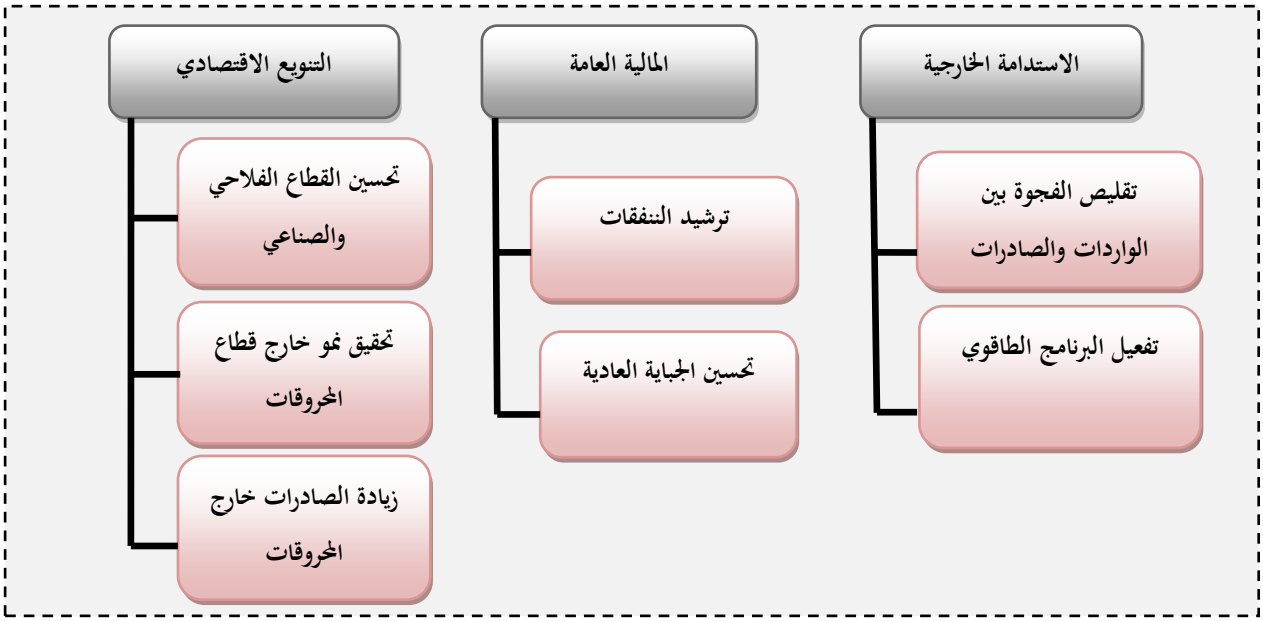

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2015.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

وبهذا الشأن فقد تم تحديد حوالي خمسة عشرة شعبة استراتيجية تتطلب بذلك بذل مجهود بخصوص الاستثمار وعلى الجزائر وضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لتلك الشعب، لاسيما الصناعة والكهرباء، البتروكيمياء، والصيدلة، والالكتروميكانيك، الزراعة الغذائية والسياحة والحديد والصلب، والكيمياء والميكانيك والطيران والنسيج والخدمات، بالتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تحظى فيها الجزائر بقدرات والسواق عديدة (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2015م، صفحة 38):

III- 4- إستراتيجية تطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار برنامج النمو الاقتصادي:

اعتمدت الجزائر سياسة الزراعة والأمن الغذائي عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2010 - 2014) واستراتيجية فلاحة 2020"، واستراتيجية التنمية الفلاحية، والتنمية الريفية، والصيد البحري أفاق 2035، وتدعمها في ذلك أدوات مالية، من قبيل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وصندوق التنمية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والقرض الفلاحي"الرفيق"و"القرض التعاوني" و"القرض الاتحادي"، واتخذت تدابير أخرى لتيسير الحصول على ملكية الأراضي وتشجيع الأنشطة الزراعية. ولقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في خطة عمل استراتيجية فلاحة "2020" هذه في عام 2016، وتهدف الخطة إلى تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي حيث تعتمد على ثلاث ركائز هي: الزراعة، الثروة الحيوانية والغابات والأحواض المائية، بالإضافة إلى صيد الأسماك والمائيات. حيث كان من المتوقع بحلول عام 2020 تحقيق نمو بنسبة 5 %، إنتاج بقيمة 3004 مليار دولار،معدل تشجير قدره 13 %، انخفاض في الواردات يزيد على ملياري دولار أمريكي، ارتفاع الصادرات لتزيد عن 1.1 مليار دولار، مع إيجاد حوالي 1.5 مليون فرصة عمل.

ولقد بدا هدف النمو واقعيا بالنسبة للإنتاج ذي القيمة المضافة، فقد بلغ 3202 مليار دولار في عام 2017، أي نصف القيمة المستهدفة، أما أهداف التجارة الخارجية فمن المرجح أن تكون هي الأكثر صعوبة في تحقيقها، وباعتبار فرع الصناعات الغذائية من القطاعات الرئيسية التي يعول عليها من اجل ترقية التجارة الخارجية، وباعتباره قطاع اقتصادي و اجتماعي فعال في اقتصاد أي دولة، والذي من الواجب العمل على تطويره من خلال تخصيص الموارد الكافية من أجل الاستغلال والتوظيف الأمثل للمواد الخام، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة في المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع، وذلك من اجل الحصول على منتج ذو جودة عالية قادر على إرضاء المستهلك المحلي، بالإضافة إلى قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ومن اجل تطوير هذا الفرع من الصناعات في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 - 2030)، قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير التي تعد ما بين مزيج من عصرنة القطاع الفلاحي من جهة قصد بلوغ هدف الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وتسريع وتيرتها خارج المحروقات، ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات التنموية وعلى هذا الأساس وجب اتخاذ التدابير الاستعجالية التالية (شافية، 2017م، صفحة 195):

- **الإسراع في تطوير القطاع الزراع معالجة مشاكله واختلالاته:** تضمن النموذج ضرورة تحسين إنتاجية وتنافسية القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية، وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيها من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية، وإنتاجية مختلف شعب وفروع التصنيع الغذائي، ولاسيما إنتاج السلع واسعة الاستهلاك ورفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى 6.5 % سنويا، وتسوية

المشاكل المتعلقة بالعقار الزراعي وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعية التحويل الصناعي لاسيما في أهم شعب الإنتاج.

– **تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية:** من أجل تحقيق النمو حسب البرنامج الاقتصادي الجديد، يجب ربط النمو في قطاع الصناعات الغذائية بتطور رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى (Ministeres des fianances, juillet 2016 p 16)

– **تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الغذائية للأسواق الدولية:** من أجل تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، ومن بينها الصادرات من المنتجات الغذائية الزراعية، يجب ضمان تمويل مستدام لعملية المرافقة لعملية التصدير، وفي هذا الإطار يستفيد المتعاملون الاقتصاديون في فرع الصناعات الغذائية بناءا على ما تضمنه المخطط الاستراتيجي لتطوير إدارة الجمارك المعتمد (2016 – 2019) من بعض الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة لهم في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

– **تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الغذائية:** حيث تواجه المقاولاتية قيودا كثيرة في الجزائر من حيث التمويل، المهارة، وصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، وهذا راجع لغياب ثقافة المقاولاتية، وتنامي التعقيدات البيروقراطية وطول مدة هذه الإجراءات وغياب المنافسة، وعليه أبدت الدولة إرادة قوية في النموذج الاقتصادي الجديد للنمو لمواجهة مختلف هذه المعوقات، وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات في القطاعات وفروع الإنتاج الديناميكية ومن بينها فرع الصناعات الغذائية عن طريق إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتوطين لجنة ممارسة الأعمال وضمها لممثل الحكومة والقطاع الخاص إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، وهو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية لعملية التنمية الاقتصادية.

– **تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:** إن عملية تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الاستثمار في الصناعات الغذائية تتم من خلال إيجاد مخطط لتموقع وإعادة انتشار الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني في إطار مخطط لتهيئة الإقليم الوطني تماشيا مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية ويتطلب ذلك:

– تجميع الأراضي والعقارات الصناعية وجعلها تحت سلطة هيئة واحدة وهي الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري، لأن دخول الكثير من المؤسسات التابعة لهيئات أخرى في ميالة تنظيم العقار أدت إلى تشتيت وتفتيت صنع القرار وأدى غياب آليات التنسيق إلى تنظيم عشوائي للعقار الصناعي والزراعي مع ضرورة إحداث تكامل بين الأقطاب والحظائر التكنولوجية والجامعات وهذه الهيئة.

– وضع نظام جديد للحظائر الصناعية في الجزائر التي تقدر بـ 50 حظيرة تتماشى مع متطلبات التنمية الصناعية وتسهيل الاستثمار.

وفي هذا الإطار ومن اجل تجسيد التدابير سابقة الذكر قامت الدولة بوضع استراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الغذائية الزراعية تتمثل فيما يلي (شافية، 2017م، صفحة 195):

– تشكيل لجنة وزارية مشتركة خاصة بالعتاد وإنشاء مجلس وطني للصناعات الزراعية الغذائية لتحديد وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بها، إضافة إلى إنشاء مركز تقني صناعي ذو طابع وطني، وصندوق للدعم المالي بـ 50 مليار دينار جزائري، وإنشاء أربعة أقطاب تقنية خاصة بالصناعة الزراعية الغذائية ذات الطابع الجهوي (مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي2014، ص15-17 بتصرف.).

– إنشاء بنك معلومات لإحصاء مختلف الفاعلين في الفرع من فلاحين ومحولين موزعين، وإنشاء أرضيات لوجيستيكية قبلية وبعدية، وإعادة تأهيل مؤسسات الفرع، وإنشاء مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية.

– إنشاء جهاز دعم يشجع على إدماج المواد الأولية والعملية الإنتاجية، وتقليص الاستيراد ويشجع المنتجين على انتهاج سياسة التعاقد.

– إجراء تشخيص استراتيجي لجميع فروع النشاط وتحليل توقعات النمو وترقية المناطق التي تتوفر على إمكانيات معتبرة، وتسهيل إنشاء المؤسسات، وتحقيق التقارب الجغرافي، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار لتشجيع ظهور مؤسسات رائدة.

– تفعيل دور العديد من الهيئات والهياكل الوسيطية التي تعكف على تحقيق التكامل في أدوارها لبعث نشاط مختلف الصناعات الغذائية الزراعية، منها وزارة التجارة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

خاتمة:

تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في الاقتصاد الوطني لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنقذ وأداة التقييم والضبط للإنتاج الزراعي، حيث أن مخرجاته هي مدخلات لهذا الأخير، وهو أيضا مصدر هام للعملة الصعبة من خلال التصدير، لهذا قامت الدولة الوطنية بتبني برنامج نمو اقتصادي جديد (2016 – 2030) من أجل تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إتباع إستراتيجية التنوع الاقتصادي والذي يلعب فيها قطاع الصناعات الغذائية دور رئيسا، **ومن خلال ما تم عرضه خلصت دراستنا إلى النتائج التالية:**

– يمتلك قطاع الصناعة الغذائية مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دورا هاما وحيويا في تحريك الفروع الصناعية الأخرى، كما يعتبر البديل للجزائر من أجل الخروج من التبعية للمحروقات، ولذلك عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع الصناعات الغذائية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

– يساهم أداء قطاع الصناعات الغذائية ايجابيا في الاقتصاد الوطني من حيث دعم مستويات التشغيل، القيمة المضافة والإنتاج الإجمالي المحلي، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

– لا يزال قطاع الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا، إذ تؤكد بعض الدراسات أن 45 % من نفقات العائلات تخصص للتغذية.

– البحث عن تحقيق التكامل بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سوف يظل الشغل الشاغل للدولة الجزائرية، ما لم يتم تحقيقه فانه سوف يكون من الصعوبة تطوير الصناعات الغذائية.

– سوف يعرف قطاع الصناعات الغذائية مستقبلا تحديات كبرى، وذلك بسبب إقبال الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعاتها سوف تدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرع الصناعات الغذائية.

– **الاقتراحات والتوصيات:**

بناءا على النتائج السابقة نقترح بعض التوصيات التي من الممكن أن تساعد على تطبيق وإنجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030). والتي تتمثل فيما يلي:

– يعتمد تطوير الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى على السياسات الناجعة للقطاع الزراعي والصناعي، حيث تمثل الصناعات الغذائية ثالث إنتاج صناعي للمؤسسات العمومية بالرغم من التطور البسيط لمؤشر الإنتاج الصناعي لهذا الفرع، والذي بلغ بـ 41.2 % سنه 2017 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر.

– تعزيز المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال تكثيف نسيج الصناعات الزراعية الغذائية، بإنشاء مؤسسات جديدة، والتي بدورها تساهم في خلق مناصب شغل جديدة.

– دعم الأفراد والمستثمرين إلى إنشاء مؤسسات للصناعات الغذائية وذلك بتوفير الدعم المالي للمقبلين على هذا القطاع بالإضافة إلى توفير المناخ القانوني الملائم لنشاط هذا النوع من المؤسسات.

– رفع مستوى الاندماج والتكامل بين الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والتجارة من معدل 10% إلى 80% حسب فروع النشاط واعتماد سياسة لإحلال الواردات، بوضع إجراءات لدعم المنتجين وتحفيزهم على إدماج المواد المحلية في عملية الإنتاج محل المنتجات الأجنبية المستوردة.

– يعتمد تطوير قطاع الصناعات الغذائية على عصرنة القطاع الفلاحي، من اجل تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات المنتجة.

– تعزيز قدرات التصدير للمؤسسات الزراعية الغذائية، برفع طاقات التصدير السنوية، عبر إنشاء مجمعات اقتصادية تصديرية.

– إنشاء مركز فني لدعم المؤسسات وتحسين صورة المنتجات الزراعية الغذائية، ووضع إجراءات تسهل وصولها إلى الأسواق الدولية، ورفع التنسيق بين المتعاملين التجاريين المحليين والأجانب وتنظيم السوق بتفعيل دور هيئات التدخل في الأسواق ومراقبة الأسعار وإنشاء صندوق خاص بضبط وتنظيم الأسواق.

– تطوير الصناعة الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية التي عرفت هذه السنوات الأخيرة ارتفاعا مؤكدا (الحبوب، اللحوم بأنواعها، الحليب والخضروات).

– تشجيع وتقوية المؤسسات الصغير والمتوسطة المتخصصة في قطاع الصناعات الغذائية.

– خلق مناصب شغل في المناطق الريفية.

– تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية باعتباره من القطاعات المنتجة للقيمة المضافة.

– تطوير الصناعات المحلية، والارتقاء في مستوى و نوعية الانتهاج لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي و الخارجي.

– لابد من العمل على تحسين الإجراءات والسياسات التي أقرتها السلطات الحكومية، والاقتصادية للدولة، وتسهيل إجراءات التصدير لكافة مؤسسات الصناعة الغذائية الناجعة والتي تحقق مستويات معتبرة من الإنتاج.

– يجب مواصلة دعم الدولة للقطاعين الفلاحي والصناعات الغذائية نظرا لكونهما أهم قطاعين يمكن التعويل عليهما في تنمية الاقتصاد والتجارة الخارجية.

– ضرورة الاستفادة من الميزة التنافسية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة وبعض الصناعات الغذائية، من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– الإحالات والهوامش:

– قائمة المراجع باللغة العربية BIBLIOGRAPHY \15121

- أحمد مصنوعة. (2012م). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الواقع، الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول: ضوء والتحديات الاقتصادية – الجزائر. الجزائر.
- الحبيتري نبيلة،براينيس عبد القادر. (سبتمبر 2016م). دور المؤسسات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية. مجلة دفاتر بوداكس، العدد 06 .
- الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك، 2020. https://www.douane.gov.dz.
- بن موفق زروق. (2018. 2019م). استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة عاشور زيان، الجلفة.
- بن موفق زورق. (2018. 2019م). استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة زيان عاشور، الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2015م). تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي.
- حامد عبد الله جاسم. (1975م). الصناعة الغذائية. ط 2، ج1، بغداد: جامعة بغداد.
- ذهبية لطرش. (2015م). واقع الصناعات الغذائية الجزائرية ومدى مساهمتها في الأمن الغذائي المستدام. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15 .
- شكيرو وسيلة. (د.ت). استراتيجية تطوير القطاع الزراعي. references economique et integration en economie mondialJpage ، الصفحات 226. 239.
- عزالدين بن فراج. (1997م). الصناعات الغذائية. دمشق: دار الفكر العربي.
- كينة عبد الحفيظ. (2012. 2013م). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. تخصص التحليل الاقتصادي: جامعة الجزائر.
- لطرش ذهبية، وكتاف شافية. (2017م). تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 – 2030. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8.
- مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي2014.
- مراد ملاح. (10. 10. 2022). النموذج الاقتصادي الجديد. http://huffpostarabi.com.
- مزاهرة أيمن سليمان. (2007م). الصناعات الغذائية. عمان، الأدرن: دار الشروق للنشر.
- مهدي حسنية. (جوان 2019). دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي. مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.

References in english

- L’activité industrielle ,cllection statistique .Office National des Statistiques 2020 .(www.ons.com).
- le nouveau models de croissances .Ministeres des fianances, juillet 2016.